موجز السياسات :

أكتوبر 2025

قدرة الاقتصاد التونسي على الصمود: القياس والتموقع الخارجي

ثريا لكود

اقتصادي رئيس، الإدارة المركزية للتوليف والنمذجة

سنية محفوظ

اقتصادي رئيس، الإدارة المركزية للقدرة التنافسية

وليد منسي

مهندس ومحلل إحصائي، الإدارة المركزية للدراسات الاقتصادية

تم إعداد هذه الوثيقة في إطار البرنامج التوجيهي الذي تديره مؤسسة الدراسات والبحوث في مجال التنمية الدولية (فيردي)، ضمن مشروع «معارف اقتصاد تونس »، الممول من قبل الاتحاد الأوروبي وتقوم بتنفيذه الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية

شكر وتقدير : يتقدم المؤلفون بالشكر إلى الأستاذ والمؤطر السيد Professeur titulaire de la chaire Jean,Sébastien Jean في المعهد الوطني للفنون والحرف بفرنسا CNAM.

جهة الاتصال: thouraya.lakoud@itceq.t

FONDATION POUR LES ÉTUDES ET RECHERCHES SUR LE DÉVELOPPEMENT INTERNATIONAL

SavoirsEco اقتصاد

EXPERTISE FRANCE GROUPE AFD

Financé par l'Union européenne

في ظل تزايد الصدمات متعددة الأبعاد (الركود الاقتصادي، عدم الاستقرار الاجتماعي، تغير المناخ، التوترات الجيوسياسية ...) وبينما تنجح بعض الاقتصادات في احتواء آثارها السلبية والتعافي في وقت وجيز دون تكبد خسائر، تستغرق اقتصاديات أخرى وقتًا أطول للرجوع إلى الوضع السابق وقد تتكبد أحيانًا خسائر جسيمة غير قابلة للتعويض. وفي هذا السياق، أصبحت قدرة الاقتصاديات على الصمود، أي قدرتها على امتصاص الصدمات والتعافي منها والتكيف معها، رهانا رئيسيًا لتوجيه السياسات العامة لا سيما في ظل حالة عدم اليقين والاضطراب الناتجة عن هذه الصدمات.

ولم تكن تونس بمنأى عن الصدمات، باعتبارها اقتصادًا صغيرًا ومنفتحًا، بل على العكس من ذلك فقد شهد الاقتصاد الوطني على مر السنين عديد الاختلالات التي أدت في بعض الأحيان إلى أداء ضعيف تسبب في حدوث اضطرابات على الصعيد الاجتماعي والسياسي. ومع ذلك، فإن العديد من المنظمات الدولية تعتبر أن تونس قد أظهرت قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات على رغم من تسجيل فترة طويلة من النمو الضعيف استمرت لأكثر من عقد (1.1 % في المتوسط خلال الفترة 2010-2024).

فإلى أي مدى يعتبر هذا التصور صحيحًا؟ وكيف يمكن توصيف استجابة الاقتصاد التونسي للصدمات؟ وما هي العوامل التي تفسر هذا الصمود؟ وبالمقارنة مع بعض بلدان أخرى هل كانت تونس أكثر صمودا؟

للإجابة على هذه الأسئلة، يتطرق هذا الموجز للسياسات إلى (1) تشخيص الصدمات التي تعرّض لها الاقتصاد التونسي مع إبراز آثارها والقدرة الكامنة على التكيف، و(2) عرض الإطار المفاهيمي للصمود الاقتصادي من خلال منهجية مزدوجة تركّز على القدرات والأبعاد، و(3) تحليل النتائج الرئيسية للمؤشر التأليفي لصمود الاقتصاد التونسي من خلال قراءة زمنية وأخرى بالمقارنة مع عينة من البلدان، و(4) اقتراح بعض الاجراءات لتعزيز القدرة على الصمود للاقتصادي تونسي.

1. الاقتصاد التونسي في مواجهة الأزمات: تأثير متباين حسب نوع الصدمة

شهد الاقتصاد التونسي منذ سنة 1980 سلسلة من مراحل الانتعاش والركود نتيجة عدة صدمات خارجية وداخلية ذات وقع متفاوت، لكنها أصبحت أكثر تواترًا خلال الآونة الأخيرة. حيث سجل الاقتصاد الوطني ثلاث سنوات من النمو السلبي مع اختلال في النظام الاقتصادي. وتتزامن هذه السنوات مع الأزمة المالية والاقتصادية التي سبقت برنامج الاصلاح الهيكلي سنة 1986، والتي كشفت عن اختلال المالية العمومية وزيادة التبعية بالاعتماد على الخارج، بالإضافة إلى ثورة 2011 التي أدت الى تغير مؤسسي مع حالة عدم الاستقرار، وكذلك الأزمة الصحية سنة 2020 والتي شلت القطاعات المنتجة وفاقمت من هشاشة الأوضاع الاجتماعية.

ولتحليل استجابة الاقتصاد التونسي وقدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية التي تكررت خلال الفترة 2000-2024[1]، تمّ اعتماد ثلاثة مقاييس لتقييم قدرات التعافي وفقًا لأبعاد الصمود الثلاثة: (1) تأثير الصدمة على الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي، (2) مدة التعافي، (3) حجم الانتعاش، إن وجد، والذي يعكس قدرة الاقتصاد على تجاوز المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة. وتبين نتائج هذا التحليل وجود نمطين لسلوك الاقتصاد التونسي في مواجهة الصدمات. فبالنسبة إلى الصدمات التي وقعت قبل عام 2011، أظهر الاقتصاد التونسي قدرة على الصمود مع مدة تعافي قصيرة بلغت ربع سنة وتأثير محدود نسبيًا للصدمات. ولكن منذ سنة 2011، تراجعت هذه القدرة وطالت مدة التعافي لتتجاوز ثلاثة أشهر مع تأثير أكثر تقلبا نظرا لشدة الصدمة وانتشارها في الاقتصاد. وبالتحديد وفي أعقاب صدمة كوفيد-19 سنة 2020، استغرق الاقتصاد التونسي 19 ثلاثي ليستعيد مستوى الناتج المحلي الإجمالي لعام

[1] يُحدّد توقيت الصدمات الاقتصادية بين عامي 2000 و2024 باستخدام طريقتين على أساس انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2 نقطة مئوية على الأقل عن الاتجاه المحسوب على أساس دورية مدتها 8 سنوات وعن الاتجاه المحسوب باستخدام مرشح Hodrick-prescott.

2019، أي بعد ما يقارب 5 سنوات. ويُعد هذا التعافي بطيئًا مقارنةً بفترات التعافي الأقصر عمومًا (ثلاثي واحد) خلال الصدمات السابقة.

الجدول 1. تأثير الصدمات ومدة التكيف في الاقتصاد التونسي

	الصدمة	التأثير/الخسارة بمليارات الدينار لعام 2015	التأثير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الثلاثي قبل الصدمة	مدة التعافي/الثلاثي	متوسط التعافي بمليارات الدينار لعام 2015 / الثلاثي	الانتعاش بمليارات الدينار في 2015
2001	هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة	37	%0.3	1	37	53.7
2008	الأزمة المالية	36.1	%0.2	1	36.1	191.4
2011	الثورة	830.4	%4.0	6	138.4	105.3
2013	صدمة أمنية	165.5	%0.8	1	165.5	41.8
2015	صدمة أمنية	40	%0.2	4	10.1	127.1
2020 –2022	جائحة كوفيد-19	4492.0	%18.5	19	236.4	-
2023	الحرب في أوكرانيا/الجفاف	161.9	%0.7	4	40.47	84.5

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

يُظهر تحليل تأثير الصدمات الداخلية والخارجية على الاقتصاد التونسي انتقال الآثار بشكل أساسي عبر بعض القطاعات الاستراتيجية: الفلاحة في ظل الجفاف المتكرر والمتفاوت حسب المناطق، وقطاع السياحة المرتبط بالظروف الخارجية، وقطاع استخراج النفط والغاز والمعادن المتأثر باستنفاد الموارد، وكذلك الصناعات المرتبطة بهذه القطاعات (التكرير، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيميائية). وقد أبرزت العوامل الهيكلية (قلة الموارد الطبيعية، جمود العرض السياحي...) إلى جانب التقلبات الظرفية (تباطؤ النمو العالمي، وتذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المقيمين بالخارج وتقلبات أسعار المواد الأساسية) مدى تزايد اعتماد البلاد على الخارج. كما حدّت هذه العوامل من قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الصدمات والتعافي منها، مما زاد من المخاطر التي تهدد النمو والتماسك الاجتماعي.

غير أنّ هذه النتائج لا تكفي لتوصيف صمود الاقتصاد التونسي وتقييم ديناميكيته. من هنا، فإن امتلاك أداة إحصائية لقياس الصمود الاقتصادي يُتيح تحديد نقاط الضعف ومتابعة قدرات الاستجابة وتوجيه السياسات العامة بما يساهم في تهيئة البلاد بشكل أفضل لمواجهة الصدمات المتكررة.

2. نحو قياس تأليفي للصمود الاقتصادي

تستند مقاربة قياس الصمود الاقتصادي إلى إطار مفاهيمي صيغ بناءً على مراجعة شاملة للأدبيات النظرية والتجريبية، مع مراعاة خصوصيات الاقتصاد التونسي وطبيعة الصدمات التي تعرّض لها. ويعتمد حصر مُحددات الصمود إلى قدرات الاقتصاد التونسي على الحفاظ على أدائه في مواجهة الصدمات من خلال تلبية مختلف احتياجاته دون انقطاع في العرض مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي والبيئي. وعلى هذا الأساس، توّصف مُحددات الصمود الاقتصادي باستخدام مؤشرات كمية ونوعية مُصنفة حسب الأبعاد والقدرات وفقًا لتعريف الصمود.

فعلى مستوى الأبعاد وبالاستناد إلى العوامل المحددة، تم بناء مؤشر تأليفي (ISRE[d]) يعتمد على أربعة محاور رئيسية: الاستقلالية الاقتصادية والمالية والقدرة الإنتاجية والتماسك الاجتماعي والحوكمة.

رسم بياني: أبعاد مؤشر الصمود الاقتصادي

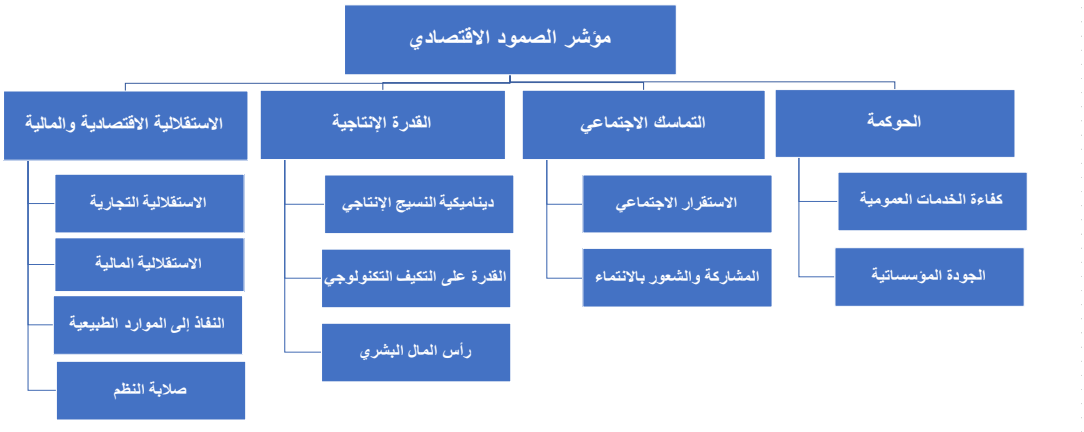

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

أما على مستوى القدرات، فقد تم إعداد مؤشر تأليفي ثانٍ للاقتصاد التونسي (ISRE[c]) من خلال تجميع المؤشرات حسب قدرات الصمود وذلك وفقًا للإطار الزمني لتصحيح الوضع الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، يعتبر الاقتصاد التونسي قادرا على الصمود إذا تمكن من تحقيق واحدة أو جميع القدرات الثلاث ألا وهي: القدرة على امتصاص الصدمة (قدرة النظام على استعادة نشاطه بشكل طبيعي على المدى القصير) والقدرة على التعافي (استرجاع الوظائف التي فقدها النظام على المدى المتوسط والطويل) والقدرة على التكيف (القدرة على التغيير لتمكين النظام من استعادة وظائفه وتطويرها على المدى المتوسط والطويل).

الشكل: الصمود الاقتصادي وفقًا للقدرات الثلاث

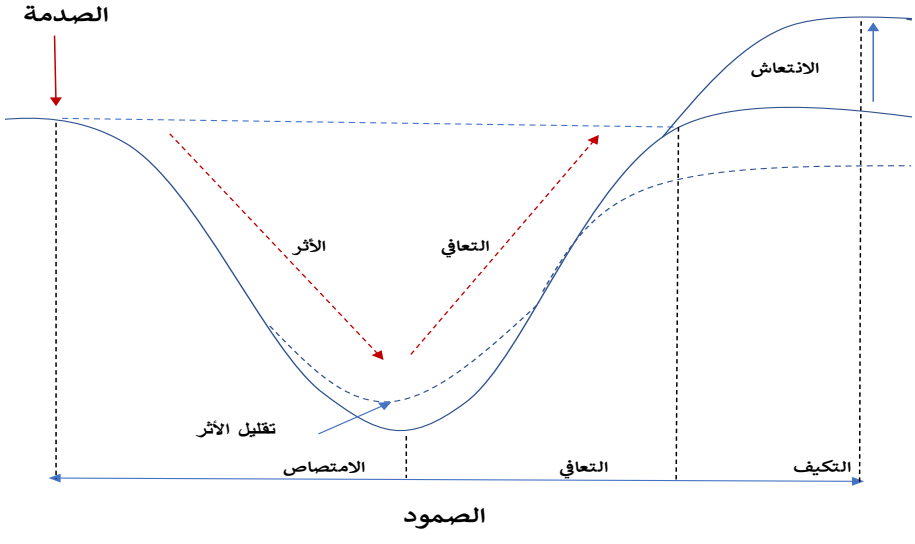

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

استنادًا إلى ذلك، يعتمد بناء المؤشر التأليفي للصمود الاقتصادي لتونس على مقاربة مزدوجة: حسب الأبعاد وحسب القدرات، مع تطبيق قراءتين في الوقت نفسه: الأولى قراءة زمنية وتتناول تطور الصمود الاقتصادي في

تونس خلال الفترة 2000-2023. أما الثانية، فهي قراءة تقوم على مقارنة وتتمثل في تقييم تموقع تونس من حيث الصمود الاقتصادي مقارنة بعينة من البلدان مكونة من 38 بلدًا لعام 2023. وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الفروقات بين نتائج ISRE[d] وISRE[c] والتي تعود بالأساس إلى طريقة تجميع المتغيرات التي يختلف عددها باختلاف الأبعاد والقدرات.

3. القراءة الزمنية: قدرة معتدلة على الصمود

أ. الصمود وفقًا لمقاربة الأبعاد

أظهر المؤشر التأليفي للصمود الاقتصادي تحسنا عاما خلال الفترة 2000-2023، حيث ارتفع من **0.35 إلى 0.55**[2]، أي **بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 2٪. ولقد ساهمت عدة أبعاد** في تعزيز صمود الاقتصاد التونسي والحفاظ على تقدمه النسبي طوال هذه الفترة وهي القدرة الإنتاجية والتماسك الاجتماعي وبدرجة أقل الحوكمة حيث سجلت معدلات نمو سنوية قدرت بـ 5.9 %و5 %و0.5 %على التوالي. وفي المقابل، أدى ضعف الاستقلالية الاقتصادية والمالية، التي انخفضت من 0.53 إلى 0.39 خلال هذه الفترة بمعدل سنوي قدره 1.4-% إلى الحد من تحسّن قدرة الاقتصاد على الصمود.

غير أنّ هذا التحسن خلال هذه الفترة يخفي مسارًا متباينًا لصمود الاقتصاد التونسي. فبعد بداية منخفضة نسبيًا للمؤشر بلغت 0.35 في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سجل هذا الأخير تحسنًا ملحوظًا إلى حدود سنة 2009 بمعدل نمو سنوي قدره 7.3% مع بلوغ الذروة خلال سنة 2009 ليصل إلى0.65. أما منذ **عام 2010 وحتى 2023، فقد شهد المؤشر التأليفي مرحلة ركود طويلة** متقلبًا **حول مستوى متوسط يبلغ** 0.6. فلقد أثرت الصدمات المتتالية التي تعرضت لها البلاد خلال هذه الفترة والتي اتسمت باستمرار عدم الاستقرار السياسي والتوترات الاجتماعية والتعرض للصدمات الخارجية على قدرة الاقتصاد **التونسي على الصمود، مما أدى إلى تباطؤه بمعدل 0.8 -% سنويًا نتيجة تراجع العوامل المحددة له.**

وبالتالي، تُعتبر قدرة الاقتصاد التونسي على التعافي عند التعرض للصدمات ضعيفة نتيجة تراجع الاستقلالية الاقتصادية والمالية وتدهور مستوى الحَوْكَمة بما يتعارض مع أهداف السياسات العامة.

الرسم البياني 1. المؤشر التأليفي للصمود الاقتصادي والمساهمة في النمو حسب الأبعاد

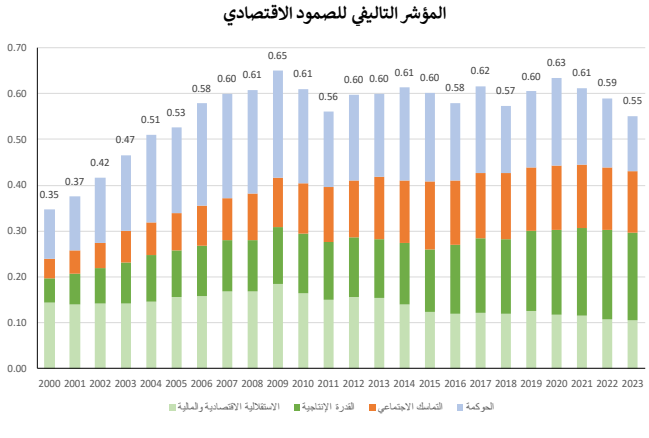

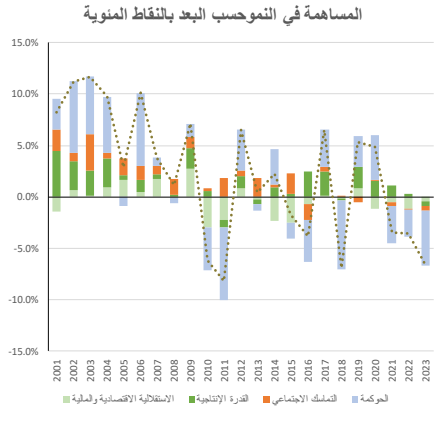

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

يعكس الأداء الضعيف للاستقلالية الاقتصادية والمالية والذي تفاقم منذ عام 2010 الصعوبة في الحد من الاعتماد الخارجي على الطاقة والمواد الغذائية وتعبئة الموارد الذاتية، وتأمين تمويل مستدام، والحفاظ على

[2] يتراوح المؤشر بين 0 و1. أقل من 0,3: ضعيف؛ بين 0,3 و0,6: متوسط منخفض؛ بين 0,6 و0,7: متوسط مرتفع؛ أكبر من 0,7: قوي.

التوازنات. كما أن الحوكمة التي شهدت نموًا سنويًا
قدره 9.1 %سنويًا بين 2000 و2009 لتصل إلى 0.78، تراجعت من عام 2010 وحتى 2023 بنسبة 4.1- % نتيجة انخفاض كفاءة الخدمات العمومية وجودة المؤسسات. ويؤكد هذا التراجع هشاشة مستمرةً في الحوكمة مما يحد من قدرة الدولة على دعم جهود الصمود بشكل مستدام.

الرسم البياني 2: تطور الصمود الاقتصادي حسب الأبعاد والفترات الزمنية

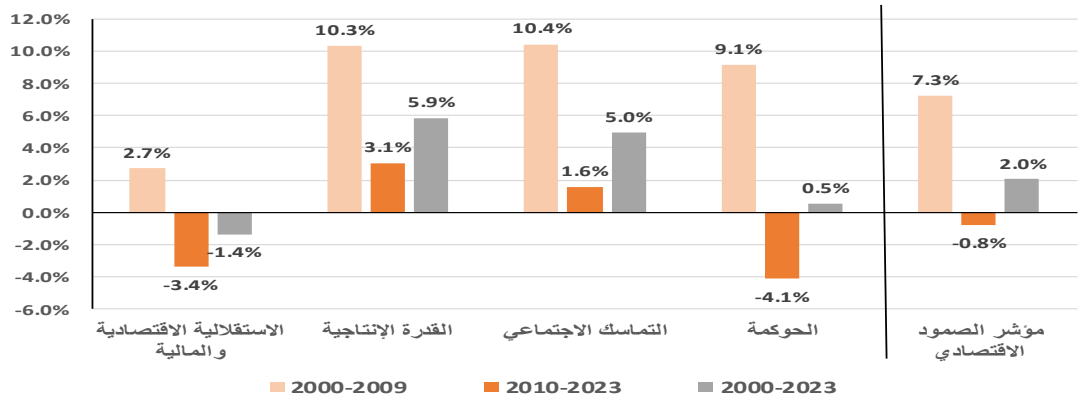

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

وتبقى قدرة الاقتصاد التونسي على الصمود مدعومة بعاملين أساسيين، اللذين وفّرا، إذا جاز التعبير، حماية للاقتصاد التونسي من آثار الصدمات الخارجية والداخلية نظرًا لارتفاع نموهما المسجل خلال كامل الفترة. فلقد شهدت العامل الأول وهو القدرة الإنتاجية الذي يعتبر الركيزة الأساسية للصمود الاقتصادي نموًا إيجابيًا ومستدامًا بين 2000 و2023 بمعدل نمو متوسط بلغ +5.9%. ويعزى هذا النمو بالأساس إلى القدرة على التكيف التكنولوجي، وبدرجة أقل إلى الرأسمال البشري. إلا أن ديناميكية النسيج الإنتاجي والتكيف التكنولوجي قد شهدا تراجعا بين 2018 و2023 نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي والصعوبات التي واجهتها الشركات وتراجع الاستثمار. ويشير هذا التطور إلى تباطؤ التحول الإنتاجي للبلاد مع انعكاسات محتملة على التشغيل والقدرة التنافسية والقدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية. وبالتالي، فإن القدرات التي يمتلكها الاقتصاد التونسي في تراجع مستمر مما قد يضعف قدرته على الصمود أمام الصدمات الجديدة ولا سيما في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة.

أما العامل الثاني الذي كان له الأثر الايجابي على المؤشر فيخص التماسك الاجتماعي الذي أظهر نسقا تصاعديًا، حيث ارتفع من مستوى 0.23 في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ليصل إلى 0.71 في عام 2023 مع تحقيق أعلى مستوى سنة 2015 ليصل إلى 0.79[3]. ويُعزى هذا التطور بالأساس إلى الارتفاع التدريجي لآليات الإدماج والاستقرار الاجتماعي مدعومة بالتعديلات الديموغرافية والديناميكيات المؤسساتية الملائمة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفقر وعدم المساواة. وقد سمح هذا المستوى من التماسك الاجتماعي، على الرغم من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي عرفته البلاد خلال الفترة ما بعد الثورة من تحقيق التضامن الذي حال دون تفكك النظام الاقتصادي. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن هناك تراجعًا ملحوظًا منذ عام 2015 مما قد يهدد قدرة الاقتصاد على مواجهة آثار الصدمات.

[3] على مستوى القراءة الزمنية، تم استبعاد العامل الفرعي المتعلق بالالتزام المجتمعي بسبب عدم توفر البيانات.

الرسم البياني 3. المؤشر التأليفي للصمود الاقتصادي حسب الأبعاد

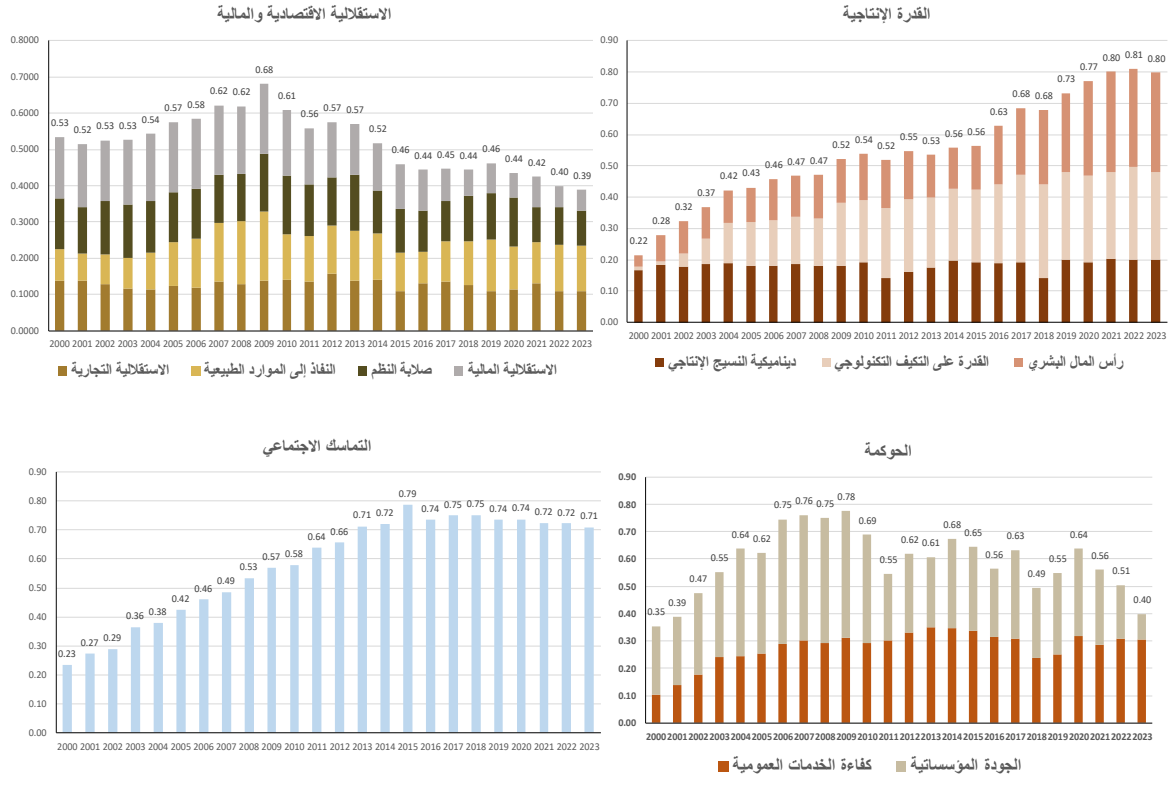

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

استنادا على مقاربة الأبعاد فإن المؤشر التأليفي للصمود يبين وجود هشاشة في نهاية فترة ما بعد الثورة كما يُبرز نقاط الضعف التي يجب معالجتها من أجل بناء نظام اقتصادي يتمتع بالصمود وقادر على مواجهة الصدمات. هذا إلى جانب أهمية سرعة التكيف عند مواجهة الصدمات. فكلما كانت استجابة الاقتصاد أسرع، كلما قلت الخسائر. من أجل ذلك، فإن احتساب هذا المؤشر التأليفي يعد أمرا ضروريا لما يوفره من معلومات حول قدرة الاقتصاد لمواجهة الصدمات عبر الزمن مما يساعد على تحديد أولويات التدابير والإصلاحات التي يجب اتخاذها.

ب. الصمود وفقًا لمقاربة القدرات: تراجع القدرة على الامتصاص والتعافي مقابل تقدم القدرة على التكيف

يبرز المؤشر التأليفي للصمود الاقتصادي، الذي ضُمم وفقًا للقدرات الثلاث للصمود (القدرة على الامتصاص والتعافي والتكيف)، نفس النمط التصاعدي الذي سجله المؤشر حسب الأبعاد مع زيادة متوسطة تقدر بـ 0.9% خلال الفترة 2000-2023، حيث ارتفع من 0.4 إلى 0.5. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى القدرة على التكيف التي زادت بنسبة 3 %سنويًا مقابل انخفاض القدرة على الامتصاص والقدرة على التعافي خلال هذه الفترة بمعدل متوسط يبلغ 0.8- %و0.6- %على التوالي.

ويؤكد هذا السلوك طبيعة التفاعل الذي حدث في الاقتصاد التونسي في مواجهة الصدمات. ووفقًا لتحليل هذه الصدمات، فإن العودة إلى الأداء الطبيعي للاقتصاد، اعتمدت في المقام الأول على آليات التكيف التي تستغرق وقتًا

أطول، لا سيما في مواجهة الآثار الهيكلية للجفاف على الفلاحة التونسية واللجوء الى الخارج بالنسبة للغذاء والطاقة.

الرسم البياني 3. المؤشر التأليفي للصمود الاقتصادي حسب الأبعاد

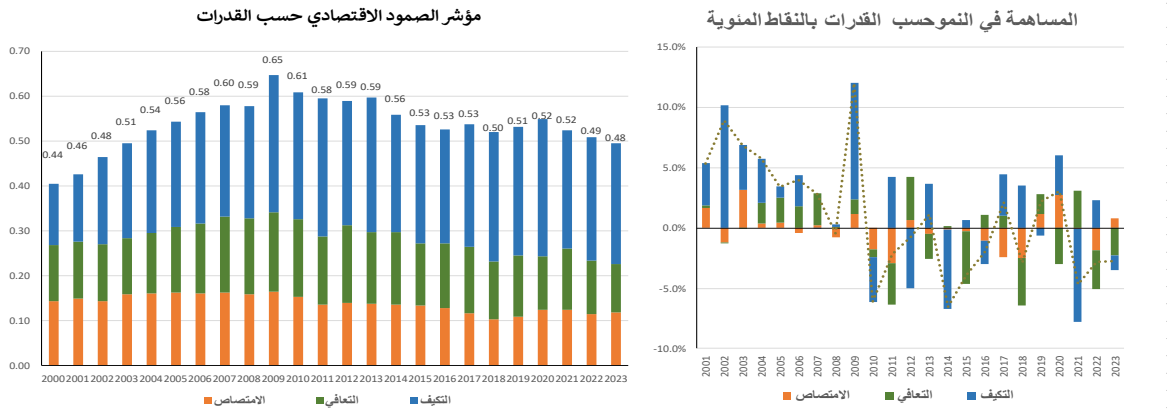

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

تراجعت قدرة الامتصاص، التي تعكس التعديلات الاقتصادية في مواجهة الصدمات على المدى القصير، ابتداءً من سنة 2010، وبشكل أكثر حدة منذ 2018، إذ يتطلب الامتصاص وجود آليات مرنة تسمح بتعديل الاختلالات وتخفيف الصدمات. هذا فإن القدرة على التعافي قد أخذت نفس المنحى حيث أنها سجلت ارتفاعا بنسبة 3.9 %سنويًا خلال الفترة 2000 -2009، ثم انتقلت نحو مسار تنازلي بمعدل سنوي قدره 3.5 -% خلال بقية الفترة مع تقلبات تتزامن مع الصدمات المُسجلة.

وقد تراجعت القدرات التي تُمكّن الاقتصاد من امتصاص الصدمات واستعادة وظائفه الأساسية على المدى القصير والمتوسط خلال فترة ما بعد الثورة. ويمكن تفسير ذلك بنقص التنوع وتضاؤل هوامش الفوائض في المجالات المالية والغذائية والطاقة والصحة وغيرها.

الرسم البياني 5: ملامح قدرات الصمود عبر الزمن

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

أظهرت قدرة الاقتصاد التونسي على التكيف اتجاهًا تصاعديًا بنسبة تبلغ 9.3 %بين عامي 2000 و2009، ثم تباطأت بعد ذلك بنسبة 0.4 -%سنويًا خلال الفترة 2010-2023. ففي مواجهة طبيعة الصدمات التي تعرضت لها البلاد، ولا سيما تغير المناخ ونقص المياه، تُعتبر القدرة على التكيف هي القوة الدافعة بما يُمكّن الاقتصاد من مواجهة الآثار

السلبية والتحوّل، ومع ذلك، فإن الإمكانات الكامنة في رأس المال البشري والتقدم في تعزيز الابتكار والبحث والتطوير يشهدان تباطؤًا يُهدد بتعطيل ركائز التغيير الهيكلي للاقتصاد التونسي.

وقد سمحت هذه القراءة للصمود الاقتصادي بتحديد أوجه القصور في القدرات والعوامل المحددة التي غابت على مر الزمن، والتي تستحق التطوير، ليس فقط لمواجهة الصدمات، ولكن أيضًا لتعزيز مكانة البلاد خارجيًا في إطار تحقيق التنافسية والجاذبية للبلاد.

4. قراءة المقارنة: كيف تتموقع تونس في القدرة على الصمود تجاه البلدان الأخرى؟

يندرج تحليل تموقع التونس الخارجي ضمن إطار أوسع من التحليل الوطني، من خلال مقارنة أدائها بأداء عيّنة من الدول ذات مستويات تنموية مختلفة. وتسمح هذه القراءة بإبراز أهم الفجوات والفوارق، وتحديد العوامل المؤثرة في تعزيز الصمود، وإلقاء الضوء على وضعية تونس مقارنة بأفضل التجارب.

أ. الصمود وفقًا لمقاربة الأبعاد

في عام 2023، تحتل تونس المرتبة 28 من بين 38 بلد وتتموقع ضمن **البلدان ذات الصمود المتوسط الأدنى، حيث يُظهر أداؤها العام تشابهًا مع** العديد من الاقتصاديات الناشئة مثل تركيا والفلبين والبرازيل وذلك بخلاف جيرانها المباشرين. ويعكس هذا الترتيب **هشاشة** الصمود التونسي الذي يتسم بالضعف النسبي في المجال الاقتصادي والمؤسساتي.

الرسم البياني 6: المؤشر التأليفي للصمود وفقًا لمقاربة الأبعاد (عام 2023)

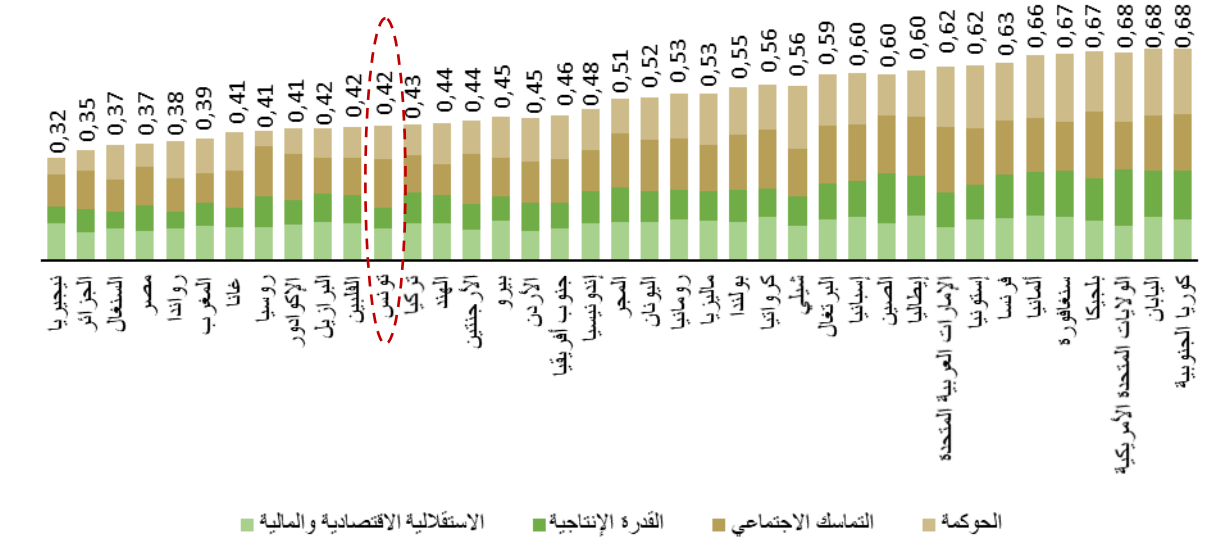

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

ويشكل المؤشر الفرعي "القدرة الإنتاجية" العامل الأساسي الذي أدى إلى تدني ترتيب تونس، لا سيما بسبب ضعف ديناميكية النسيج الإنتاجي وتباطؤ التقدم التكنولوجي، والإشكاليات المتعلقة بمجال رأس المال البشري. علاوة على ذلك، تعد الاستقلالية الاقتصادية والمالية مصدرًا آخرًا لضعف الأداء، حيث تتأثر سلبًا بانخفاض مستوى الموارد الطبيعية المتاحة، وضعف الاستقلالية المالية، ومحدودية صلابة النظم، فضلا عن المستوى المتواضع للاستقلالية التجارية وإن كان بدرجة أقل. ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من

حسن الاداء النسبي لتونس في مجال التعاون الدولي4، فإن تونس تحتل مركزا متأخرا على مستوى الحوكمة مقارنة بمعظم بلدان العينة، مما يستدعي ضرورة تعزيز الإصلاحات المؤسسية التي تظل أداة رافعة ومحورية لتعزيز الصمود الشامل للبلاد.

الجدول 2: تصنيف تونس حسب الأبعاد (2023)

الأبعاد/الأبعاد الفرعية	النتيجة	الترتيب
ديناميكية النسيج الإنتاجي	0.36	36
القدرة على التكيف التكنولوجي	0.12	33
رأس المال البشري	0	35
القدرة الإنتاجية	0.27	35
الاستقلالية التجارية	0.54	23
النفاذ إلى الموارد الطبيعية	0.13	36
الصلابة النظم	0.57	29
الاستقلالية المالية	0.44	34
الاستقلالية الاقتصادية والمالية	0.42	33
كفاءة الخدمات العمومية	0.36	30
الجودة المؤسساتية	0.3	32
التعاون الدولي	0.61	16
الحوكمة	0.42	30
الاستقرار الاجتماعي	0.56	24
المشاركة والشعور بالانتماء	0.69	10
التماسك الاجتماعي	0.62	19
المؤشر التأليفي لقدرة الصمود الاقتصادي حسب الأبعاد (ISRE[d])	0.42	28

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

في المقابل، يلعب التماسك الاجتماعي **دورًا هامًا في التخفيف من حدة الصدمات** وتقليل أثر مصادر الهشاشة الأخرى، حيث أن هذا البعد أقل ضعفًا من الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية. مما يدل على تماسك النسيج الاجتماعي بشكل عام. ويتوافق هذا الاستنتاج مع الاتجاهات المسجلة في التحليل الزمني، حيث شهد هذا البعد تعزيزًا تدريجيًا، مما يعكس القدرة الاجتماعية على امتصاص الصدمات ودعم جهود التكيّف.

ب. الصمود وفقًا لمقاربة القدرات

بالمقارنة مع النتائج المستخلصة وفق المقاربة المبنية على الأبعاد، فإن ترتيب تونس **سنة 2023 قد شهد تأخرا ملحوظا** وفقًا للمقاربة حسب القدرات. إذ تحتل البلاد المرتبة 32، وتُصنَّف ضمن البلدان ذات القدرة المنخفضة على الصمود وذلك رغم تمكنها من التفوق على معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء جنوب إفريقيا)، وعلى بعض الدول العربية مثل مصر والجزائر. في المقابل، تحصلت كل من المغرب والأرجنتين على مراتب أفضل نسبيًا من تلك التي حققتها تونس على الرغم من تصنيفهما في نفس المجموعة.

[d] يتعلق هذا البُعد الفرعي بـ 30 دولة فقط.

الرسم البياني 7: المؤشر التأليفي للصمود الاقتصادي وفقًا لمقاربة القدرات (سنة 2023)

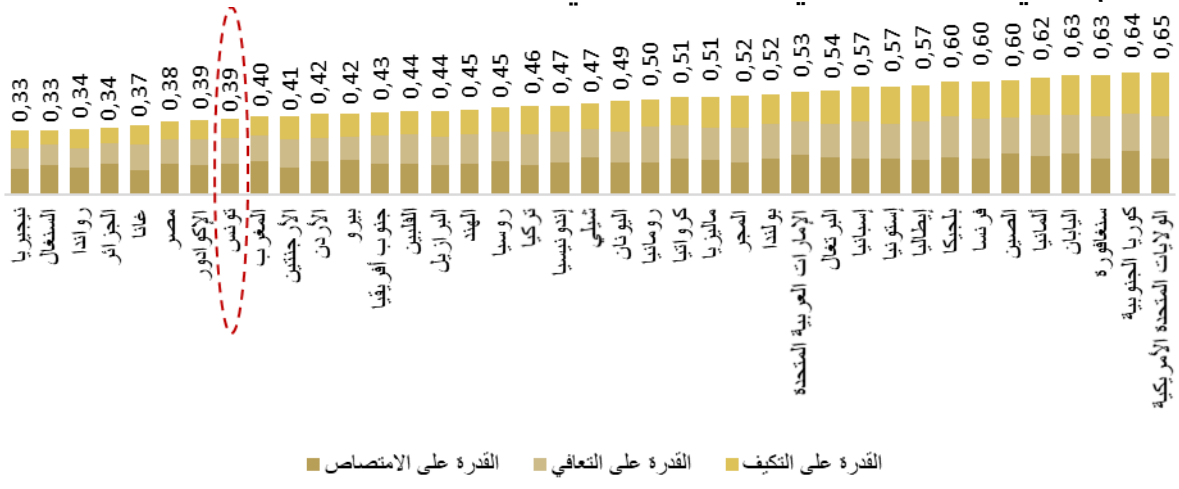

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

يُظهر التحليل التفصيلي للنتائج أن القدرة على التكيف تشكل الحلقة الأضعف في صمود تونس، حيث تبرز النتائج هوامش محدودة للتكيف الهيكلي والابتكار. فعلى الرغم من التحسن التدريجي حسب القراءة الزمنية، يظل أداء تونس في هذا المجال دون المعايير الدولية. كما لايزال تصنيف البلاد في مجال القدرة على التعافي متواضعًا، مما يؤكد التراجع الملحوظ في المؤشر ويوضح صعوبة استعادة التوازن بسرعة بعد الصدمات. وفي المقابل، تمنح القدرة الامتصاص تونس تموقعًا أفضل نسبيًا مقارنة بالقدرات الأخرى. إلا أنّ أداءها يبقى متواضعًا مقارنة بالدول الأخرى المشمولة في الدراسة.

الجدول 3: تصنيف تونس حسب القدرات (2023)

	النتيجة	الترتيب
القدرة على الامتصاص	0.485	26
القدرة على التعافي	0.398	31
القدرة على التكيف	0.305	34
المؤشر التأليفي لقدرة الصمود الاقتصادي حسب القدرات (ISRE^c)	**0.39**	**32**

المصدر: المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

وأخيرًا وعلى ضوء ما تقدّم، يظل التموقع العام لتونس متأخرا مقارنة بدول العينة حيث تأتي في المرتبة 28 من حيث الأبعاد وفي المرتبة 32 من حيث القدرات، لذلك وجب تركيز الجهود على تعزيز القدرة على التكيف والتعافي، ويبدو أن هذين العنصرين هما المحركان الأساسيان لتعزيز الصمود الشامل وتحسين تموقع تونس لتكون ضمن الاقتصاديات الناشئة الأكثر قدرة على مواجهة الصدمات.

5. الإجراءات المساندة لتعزيز الصمود الاقتصادي لتونس:

وفقًا للتحليل المُنجَز، تظل القدرة على الصمود للاقتصاد التونسي مرتبطة بقدرته على تعزيز استقلاليته الاقتصادية والمالية وحوكمته، إذ تشكّل هذه العوامل شرطًا لبناء قدرته على امتصاص الصدمات على المدى القصير والمتوسط. كما ترتبط أيضًا بقدرة الاقتصاد على تعزيز التقدم المحرز في مجالي التماسك الاجتماعي والقدرة الإنتاجية، اللذين لا يزالان دون مستوى الأداء الذي حققته بلدان المقارنة.

ومن أجل تعزيز صمود الاقتصاد التونسي وضمان اتساق الإجراءات طوال دورة الاستجابة للصدمات وتحسين التموقع الخارجي للبلاد في مجال الصمود، من الضروري هيكلة الإصلاحات وفقاً للقدرات الثلاث: الامتصاص والتعافي والتكيف.

تعزيز القدرة على الامتصاص والتخفيف من الصدمات

- تخفيض التكاليف وتنويع مصادر التمويل مع تيسير شروط الحصول على الائتمان لزيادة مرونة الفاعلين الاقتصاديين وذلك لتخفيف الصدمات على المدى القصير وتعزيز القدرة على القيام بالاستثمارات اللازمة للتعافي والاستعداد للتحول.
- تفعيل الاتفاقات التجارية لتعزيز التكامل التجاري وتنويع أسواق التصدير بهدف تحقيق الاستقلالية التجارية.
- زيادة حجم الاستثمارات في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رفع النفقات العمومية وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إذ إن تحسين الخدمات العمومية في مجالات الصحة والتعليم ومنظومة الأمان الاجتماعي والنقل واللوجستيك يضمن الاستقرار والتماسك المستدام مما يُعزز من القدرة على الامتصاص والتكيف.

تحفيز القدرة على التعافي: استعادة التوازن بسرعة بعد الصدمة

- تحقيق الاستقرار في الإنتاج الفلاحي من خلال تنفيذ سياسة تهدف إلى تحديث الممارسات الإنتاجية، ولا سيما تحسين إدارة الموارد المائية وتقديم الدعم المالي لمواجهة مخاطر التقلبات المناخية مما يضمن تزويد الأسواق بشكل مستمر.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتثبيت الإطار التنظيمي الذي يحكم مناخ الاستثمار، ولا سيما الإطار الجبائي، لضمان مزيد من الوضوح والشفافية للجهات الاقتصادية الفاعلة.
- إنشاء آلية مؤسسية للتنسيق وتوضيح المسؤوليات ومراقبة/تقييم المخاطر مع تعزيز القدرات المحلية لإدارة الأزمات وتمكين السلطات المحلية من الكفاءات والأدوات المناسبة، وإنشاء وحدات استجابة سريعة، وإشراك الجهات الفاعلة المحلية في آليات الانتعاش الاقتصادي.

تسريع القدرة على التكيف: تحويل الأنظمة الاقتصادية بشكل مستدام

- تعزيز آليات إعادة تأهيل العمال في القطاعات المتعثرة التي تشهد صعوبات وتشجيع التنقل المهني نحو القطاعات الواعدة من أجل دعم إعادة توزيع الموارد البشرية بشكل فعّال.
- تطوير مهارات المستقبل (المهارات الرقمية والمهارات الخضراء والمهارات في إدارة الأعمال...) بما يتماشى مع الاحتياجات الناشئة لسوق الشغل والتحولات الهيكلية في الاقتصاد.
- الاحتفاظ بالمهارات من خلال تشجيع التدريب المستمر وخلق بيئة جذابة للكفاءات المحلية والمغتربة (سياسات أجور تنافسية وظروف عمل واعدة ...) بهدف دعم التحول الاقتصادي.
- الإسراع في تنفيذ مشاريع التحول الرقمي والبيئي في إطار التكيف لتقليل الاعتماد الخارجي بالنسبة للقطاع التجاري وقطاعي الطاقة والتكنولوجيا.

- دعم التمويل الأخضر وتطوير القطاعات المحلية واعتماد تقنيات نظيفة في القطاعات الإنتاجية.
- تعزيز الاقتصاد الدائري من أجل تحسين استغلال الموارد وضمان مزيد من الاستقلالية على مستوى سلسلة التوريد والحفاظ على الموارد الاستراتيجية، ولا سيما المياه والطاقة.
- إعادة تنشيط السياسة الصناعية والتكنولوجية، من خلال دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وتحفيز الابتكار في الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع تنويع المنتوج (المنتجات السياحية والفلاحية، إلخ).
- إدراج الصمود الاقتصادي كأولوية في استراتيجيات التنمية القطاعية والإقليمية والوطنية التي تربط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المراجع:

Jakob Hafele, Jonathan Barth, Laure-Alizee Le Lannou, Lukas Bertram, Ravi Tripathi, Raphael Kaufmann, Maximilian Engel, « A framework for economic resilience: guiding economic policy through a social-ecological transition », ZOE Institute for Future-fit Economies, 2022.

Jakob Hafele, Lukas Bertram, Nora Demitry, Laure-Alizee Le Lannou, Lydia Korinek, Jonathan Barth "The Economic Resilience Index: Assessing the ability of EU economics to thrive in times of change", ZOE Institute for Future-fit Economies, 2023.

Lucia Alessi, Peter Benczur, Francesca Campolongo, Jessica Cariboni, Anna Rita Manca, Balint Menyhert, and Andrea Pagano, "The resilience of EU Member States to the financial and economic crisis. What are the characteristics of resilient behaviour? ", European Commission, Joint Research Centre, 2018.

Edward Hill, Harold Wolman, "Economic Shocks and Regional Economic Resilience", Working paper 2011-03, Building Resilient Regions Network / Institute of Governmental Studies, University of California.

Ron Martin and Peter Sunley "On the Notion of Regional Economic Resilience: Conceptualisation and Explanation", Mars 2014, Journal of Economic Geography.

نبذة عن المؤسسة

المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية(ITCEQ) هو مؤسسة بحثية في مجال اقتصاد:
التنمية تخضع لإشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط، ويضطلع المعهد بالمهام التالية
متابعة وتحليل تنافسية الاقتصاد التونسي وإجراء مسوحات حول مناخ الأعمال
وتنافسية المؤسسات لقياس مؤشر إدراك مناخ الأعمال (IPCA).
إجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بتقييم أثر السياسات
والإصلاحات الاقتصادية، المتعلقة بأولويات وآفاق التنمية.
تطوير أدوات كمية، بما في ذلك النماذج الاقتصادية الكلية والمؤشرات التأليفية (مؤشر التنمية
الإقليمية، مؤشر اقتصاد المعرفة، المؤشر التأليفي للتنافسية الكلية، مؤشر إدراك مناخ الأعمال)،
وقواعد البيانات اللازمة لإجراء البحوث.

نبذة عن مشروع Savoirs éco

منذ 1 فيفري 2023، تنفذ مؤسسة Expertise France مشروع "نحكيو اقتصاد" (Savoirs éco Tunisie)
بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 4.5 مليون يورو لمدة 3 سنوات.
يهدف المشروع إلى دعم الحوارالعام حول القضايا الاقتصادية في تونس من خلال تعزيز الهياكل المنتجة
للمعرفة الاقتصادية: (1) الهياكل العامة للتحليل الاقتصادي ودعم اتخاذ القرار؛ (2) مختبرات البحث في
الاقتصاد؛ (3) مراكز الفكر (think-tanks) المنبثقة عن المجتمع المدني.
يقدم المشروع الدعم الفني والمالي في ثلاثة مجالات: تعزيز قدرات الهياكل المنتجة للمعرفة
الاقتصادية؛ دعم إعداد الدراسات/موجزات السياسات من قبل الهياكل المنتجة للمعرفة الاقتصادية؛
دعم نشر وتعميم وتجربة توصيات الدراسات/موجزات السياسات. ولتسهيل تنفيذ هذه الأنشطة،
تعمل Expertise France مع أربعة شركاء تنفيذيين: مؤسسة الدراسات والبحوث في مجال التنمية
الدولية (Ferdi) ؛ شبكة التنمية العالمية(GDN)؛والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)

www.savoirseco.tn/